الأمم المتحدة

TD(XV)/PC/L.1

Distr.: Limited
11 December 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
اللجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد

مشروع النص التفاوضي المقدم من الرئيس

مقدم من رئيس اللجنة التحضيرية

الرجاء إعادة الاستعمال

عهد بريدجتاون: من مواطن الضعف وعدم المساواة إلى تحقيق الرخاء للجميع

مقدمة

1- قبل ستة عقود تقريباً، تضافرت جهود المجتمع الدولي في جنيف بناءً على اقتناع راسخ بأن التجارة يمكن أن تغير العالم، وأن تسهم إسهاماً أكبر في الربط بين الأمم والشعوب وتعزيز فرصها الاقتصادية. وبروح من التضامن والتعاون، تكاتف العالم لضمان تحول التقدم المحرز إلى رخاء مشترك. وتتضمن عبارة ''الرخاء للجميع'' مُثُل وأهداف الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأصبح إعمالُها جوهرَ وجود الأونكتاد ثم عقيدَته.

2- وها هو المؤتمر يجتمع من جديد، للمرة الخامسة عشرة، في ظروف لم يسبق لها مثيل: أزمة صحية واقتصادية عصفت بالكل، فرادى ومجتمعين. وعلى الرغم من هذا الوضع، سينعقد المؤتمر، مثلما ظل يفعل كل أربع سنوات، بإيمان والتزام ثابتين بعقيدة الأونكتاد الأساسية وبقوة العمل الجماعي للتصدي للتحديات الإنمائية المعاصرة.

3- لقد أودت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ تفشيها بحياة أكثر من 1,5 مليون شخص. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشدة في 2020. وفقد الملايين من الناس وظائفهم بالفعل، وتقوضت سبل عيش ملايين إضافيين. أما أكثر ما يبعث على القلق فهو توقع سقوط 150 مليون شخص إضافيين في براثن الفقر المدقع بنهاية 2021، تبعاً لشدة الانكماش الاقتصادي. وتعكس هذه الأرقام القاتمة المعاناة الإنسانية العميقة والتحديات الهائلة التي تنتظرنا. ولعل نهاية الجائحة قريبة بوصول اللقاح، لكن من المرجح أن يمتد نطاق الأزمة وعواقبها لفترة طويلة ولا يزال يتعين تقديرهما حق قدرهما.

4- وكان يُنتظر أن يشهد هذا العقد العمل على تسريع الوتيرة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدلاً من ذلك، أصبح التحدي الماثل أمامنا هو تجنب إضاعة عقد آخر من عقود التنمية، حيث يوجد العالم على شفا انتكاسة إنمائية كبرى تهدد بعكس مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في السنوات الأخيرة.

5- وعلى الرغم من هذا الوضع الرهيب، فإن ما سيحدث في المستقبل لا يتوقف على سلوك الفيروس، بل على القرارات والإجراءات التي يتخذها المجتمع العالمي. وستحدد هذه القرارات والإجراءات مدى وسرعة التعافي من الأزمة.

6- إن جائحة كوفيد-19 هي أزمة القرن، وتذكِّر قوتها المدمرة تذكيراً جريئاً بخطوط التصدع على طريق التنمية، وبالضعف الذي يعانيه الجميع، وبأوجه عدم المساواة التي لم يُكترث لها حتى الآن.

7- وقد أماطت اللثام عن عدم تكافؤ إمكانية صمود البلدان وقدراتها في التعامل مع الأزمات. فبغية التصدي للجائحة، على سبيل المثال، وصلت قيمة التدابير الضريبية والنقدية في العالم المتقدم إلى ما يعادل نسبة 20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في 2020. وفي البلدان المتوسطة الدخل، شكلت الاستجابة ما بين 6 و7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. أما في أفقر بلدان العالم، فلم تمثل هذه التدابير سوى 2 في المائة من ناتج وطني أصغر بكثير.

8- وتذكرنا سرعة انتشار الجائحة أيضاً بأن هذا عصر ترابط غير مسبوق حيث أصبح مصير كل شخص معلقاً بمصائر الآخرين أكثر من أي وقت مضى، بغض النظر عن مستوى التنمية.

9- وتتيح دورة المؤتمر الخامسة عشرة فرصة لتبني الترابط، وحسن التعافي، ودفع عجلة التقدم العالمي الذي تمس الحاجة إليه. ولم تُتح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فرصة كهذه لتصور ورسم مسار جديد يمكن أن تُسخَّر فيه التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل، منفردة ومجتمعة، لمداواة الأمم وبناء عالم أشمل وأقدر على الصمود وأكثر استدامة.

أولاً- التعلم من التجربة: النظر إلى الوراء للمضي قدماً

10- أصبحت الجائحة أولى أولويات جدول أعمال طموح لم يكتمل بعد. ففي 2016، احتفلت دورة المؤتمر الرابعة عشرة في نيروبي باعتماد أهداف التنمية المستدامة. لكن من المؤسف أن إنجازها اليوم ليس أقرب بكثير مما كان عليه في المؤتمر السابق. ويتطلب تجاوز هذا الوضع التعلم من التجربة الحديثة في التعامل مع التحديات الناشئة والمستمرة، فضلاً عن رسم مسارات إنمائية أكثر فعالية.

11- ومنذ إنشاء الأونكتاد، كان أحد أهدافه هو إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي على نحو أفضل وأجدى. غير أن هذا المسعى لا يزال بعيد المنال، على الرغم من التوسع الهائل في التجارة والاستثمار في العقود الأخيرة.

12- ومنذ دورة المؤتمر الأولى، أتاح توسع التجارة تحولاً جيوسياسياً واقتصادياً عميقاً اتسم بتحرير العالم النامي وبروز أمم من هامش الاقتصاد العالمي في دائرة الاهتمام العالمي، واقترن بانخفاض شديد في الفقر في جميع أنحاء المعمورة.

13- غير أن هذه الحالة تختلف من منطقة إلى أخرى. فقد شهدت آسيا نمواً كبيراً في حصتها من التجارة العالمية، بينما ظل نصيب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ثابتاً تقريباً. وفي العقد الماضي، كان من المتوقع أن تضاعف أقل البلدان نمواً حصتها من التجارة العالمية، لكنها لم تزد زيادة تُذكر. وعلى الرغم من اتساع كعكة التجارة العالمية، ظل الكثير يحصل على الشريحة نفسها.

14- واستطاعت بعض البلدان والشعوب أن تقفز إلى قطار العولمة السريع، لكن بلداناً وشعوباً كثيرة لم تتمكن من اللحاق به إلا بركوب عربات الاعتماد على السلع الأساسية أو التصنيع ذي القيمة المضافة المنخفضة. وبين هؤلاء وأولئك، ظل آخرون كثُرٌ جداً ببساطة خلف الركب. وترك القطار وراءه انبعاثات من غازات الدفيئة ونفايات تسببت في حالة طوارئ مناخية وبيئية تقوض التنمية عاجلاً وآجلاً. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة إلى عولمة أفضل.

15- ولا تزال التطورات التكنولوجية تغير سبل إنتاج الناس وعملهم وتفاعلهم وعيشهم. وعلى أي حال، فإن التحول الرقمي ماض على قدم وساق. ويشهد عدد وصلات النطاق العريض ارتفاعاً كبيراً، ويستمر تزايد استخدام الهاتف المحمول. وأدت الجائحة إلى ''وضع طبيعي جديد''، أصبح فيه العمل عن بعد وتغير سلوك المستهلكين اتجاهين يعجلان برقمنة العالم، مما يتيح فرصاً جديدة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية عميقة، تهدد باستدامة، بل ربما بتوسيع، أوجه عدم المساواة الموجودة بالفعل في العالم. وما لم تُتخذ إجراءات على هذه الجبهة، فمن المرجح أن يزداد العالم تفاوتاً.

16- وأصبح بإمكان الناس بفضل الإنترنت التواصل بطريقة ودرجة غير مسبوقين. وأمكن الجمع بسرعة، عبر المحيطات الشاسعة، بين الثقافات والقارات، مما زاد من ترابطها. غير أن الآمال المعقودة على أن يفضي تزايد ترابط العالم إلى تزايد تعددية الأطراف فيه تبخرت بعد أن اصطدمت بأرض الواقع. ومنذ دورة المؤتمر الرابعة عشرة، احتدت التوترات التجارية، وانسحبت دول إما من تكتلات اقتصادية أو من اتفاقات دولية رئيسية. وأسهم ذلك في تآكل تعددية الأطراف. وعلى الرغم من بعض

التجارب الإيجابية، مثل الاتفاق التاريخي المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، لا يزال التعاون الإقليمي والدولي بحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى التحدي الماثل أمامنا.

17- والواقع الذي يبعث على القلق هو أن الكثير من أهداف التنمية المستدامة قد تأخر اليوم عن موعده؛ ولم تصل جهود التكامل إلى مستوى التوقعات، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، لم يلتحق كثير من الناس والأماكن بمسيرة الرخاء. ولم تحقق العولمة التي شهدها العالم بالضرورة عالماً أشمل وأقدر على الصمود. ويمكن لأدوات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل أن تفعل المزيد لتغيير هذا الواقع ونقل محور التركيز الحديث العهد على زيادة العولمة نحو تحسينها.

ثانياً- ثلاثة تحديات عالمية كبرى

18- تجري محاولات لإعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح وتسريع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب في سياق أزمة عالمية أبرزت ثلاثة تحديات عالمية رئيسية ازدادت حدة منذ دورة المؤتمر الرابعة عشرة، هي: عدم المساواة، وأزمة مناخية وبيئية، وتحول رقمي بسرعة مذهلة.

عدم المساواة

19- ما انفكت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع منذ عقود. وحتى قبل الجائحة، كان زهاء 700 مليون شخص حبيسي الفقر المدقع، مع ما ينطوي عليه ذلك من مهانة وضعف. ولا يصل مليارات الأشخاص إلى التكنولوجيات الحديثة، بما فيها بعض التكنولوجيات التي باتت تُعتبر أساسية، مثل النفاذ إلى الإنترنت. وما زالت المرأة في جميع أنحاء العالم تكافح من أجل المطالبة بالمكانة التي تستحقها في المجتمع وفي الاقتصاد، وتظل في المتوسط أفقر وأضعف من الرجل، بغض النظر عن بلدها الأصلي. وكان التوسع الهائل في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا على الصعيد العالمي نعمة للبعض، بينما لا يزال أملاً باهتا بعيداً بالنسبة للآخرين.

20- وأسهمت أوجه عدم المساواة هذه في تآكل العقود الاجتماعية، وأدت إلى تفاقم السخط على العولمة، الذي ينخر بدوره تعددية الأطراف، ويفضي إلى إعاقة القدرة الجماعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرخاء للجميع.

أزمة مناخية وبيئية

21- أدى الثراء المادي الذي يتمتع به العالم اليوم إلى بصمة كربونية هائلة وجبال من النفايات تشكل خطراً على الرخاء في الحاضر والمستقبل. وفصْل التنمية عن الانبعاثات والتدهور البيئي هو التحدي الكبير في هذا العقد؛ وهو أيضاً شرط أساسي للحد من ضعف البلدان والشعوب وتجنب وقوع كارثة عالمية. وما لم تُتخذ إجراءات ملموسة ومنسقة، فإن التغييرات التي لا رجعة فيها ستقوض الطموحات الإنمائية للأجيال المقبلة بل ستهدد وجود البشرية ذاته.

سرعة التحول الرقمي

22- لقد شكلت الرقمنة ثورة بالفعل، أحدثت تغييراً جوهرياً في العديد من جوانب الحياة الحديثة وعلى مستويات الاقتصاد كافة. وهي في صلب تحول اقتصادي هائل يتيح فرصاً كثيرة، ويغير البضائع

المستهلكة والمنتَجة والمتداولة. لكن هذه الرقمنة تطرح تحديات أيضاً. فالفجوة الرقمية حقيقية، وقد تعيق إمكانية استفادة البلدان الأقل نمواً من هذا التحول.

ثلاثة اتجاهات والطريق إلى الرخاء

23- ستكون لهذه الاتجاهات الثلاثة آثار هامة على التطلعات الإنمائية، وسيتعين من ثم إدماجها تماماً في أي محاولات لإعادة بناء الطريق إلى الرخاء، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

ثالثاً- التحولات اللازمة لعالم أشمل وأقدر على الصمود وأكثر استدامة

24- إن الانتعاش الذي يعيد العالم إلى نموذج التنمية السائد قبل الجائحة لن يكون كافياً لإنهاض الاقتصاد العالمي من كبوته، ناهيك عن إبقاء التنمية على المسار الصحيح. فقد كان العديد من أهداف التنمية المستدامة خارج هذا المسار حتى قبل اندلاع الجائحة. وأبرزت الأزمة خطوط التصدع والحلول الناقصة المرتجلة التي كانت تُتبع على طول مسار التنمية؛ والنزوع إلى الانتقال بين دورات الانتعاش والانكماش؛ والميل إلى التغاضي عن حقيقة مفادها أن التقدم الملحوظ في السنوات الأخيرة لا يزال أملاً بعيد المنال لدى الكثيرين؛ والاتجاه نحو نسيان أمر مؤداه أن ضعف البعض سيصبح في نهاية المطاف ضعف الجميع.

25- وهناك حاجة إلى أربعة تحولات كبرى للانتقال إلى عالم من الرخاء المشترك أشمل وأقدر على الصمود: تنويع الاقتصادات، وجعلها أكثر مراعاة للبيئة وتمتين قدرتها على الصمود، وتحسين طرق تمويل التنمية، وبعث تعددية الأطراف من أجل التنمية.

ألف- تحويل الاقتصادات من خلال التنويع

26- يوجد التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في صميم التنمية الاقتصادية. فهما أساس تحقيق نمو اقتصادي أسرع، وإنتاجية أكبر، وقيمة مضافة أعلى، وفرص عمل أكثر وأفضل، وقدرة أقوى على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وأوجه التقدم الناجمة عن التحولات الاقتصادية اللازمة ضرورية للحد من الضعف أمام الصدمات الاقتصادية وعدم المساواة بين جميع البلدان وداخلها. والتحول الهيكلي عنصر هام، سواء أتعلق الأمر بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً أم بالهروب من فخ الدخل المتوسط.

27- غير أن هذا التحول ظل هدفاً بعيد المنال بالنسبة للعديد من البلدان النامية. فعلى الرغم من التوسع الهائل في التجارة وظهور سلاسل القيمة العالمية، لا يزال معظم البلدان النامية يعتمد على السلع الأساسية[1]، ولا يزال بعضها المتخصص في الصناعة التحويلية أو الخدمات حبيس أنشطة ذات قيمة مضافة متدنية. علاوة على ذلك، لم يُترجم تحسُّن الوصول إلى الأسواق دائماً إلى توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيا والموارد الفكرية والمالية اللازمة لتنويع النشاط الاقتصادي.

28- لقد ظل التحول الهيكلي هدفاً متحركاً يبتعد أكثر كلما زاد التقدم التكنولوجي، مما يجعله أبعد منالاً. وغيرت الرقمنة سبل إنتاج الناس واستهلاكهم وتجارتهم وعيشهم، وجعلت ذلك الهدف يبتعد بسرعة مذهلة.

(1) لا يزال نحو 67 في المائة من البلدان النامية و80 في المائة من أقل البلدان نمواً يعتمد على السلع الأساسية، وهي نسبة لم يطرأ عليها تغيير يُذكر في العقود القليلة الماضية.

29- وعجلت جائحة كوفيد-19 ببعض الاتجاهات، مثل تزايد أهمية البعد الرقمي في الاقتصاد وإعادة نقل سلاسل القيمة العالمية إلى أوطانها أو تقصيرها. وسيغير هذا الأمر مشهد التجارة الدولية وسبل تأثر البلدان بها أو استفادتها منها. ويجب أن تكون الأولوية من ثم هي مساعدة البلدان في اللحاق بالركب وتحويل اقتصاداتها بناءً على التحديات والفرص الناجمة عن الواقع الجديد والتغير التكنولوجي السريع.

30- لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر قناة قوية لنقل التكنولوجيا والمعرفة. وأتاح تنويعاً اقتصادياً هائلاً في بعض البلدان النامية. غير أن فائدة هذه التدفقات لم تعم الجميع. وفي بعض الحالات، لم تكن هذه التدفقات كافية؛ وعززت في بعضها الآخر أنماط الإنتاج السابقة. واجتذاب قدر أكبر وأفضل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتماشى مع أولويات البلد الإنمائية أمر بالغ الأهمية لدعم التنويع الاقتصادي في السلع، وكذلك في الخدمات، التي تَبيَّن أنها محرك قوي للنمو الاقتصادي وتوفر فرص عمل للمرأة.

31- وبينما تحاول البلدان تسلُّق سلالم القيمة المضافة، يجب أن ينصب التركيز على ضمان عدم تحول التدابير التجارية إلى حواجز. ومما يثير القلق أن أقل البلدان نمواً تخسر ما يصل إلى 23 مليار دولار سنويا لأنها لا تستطيع الامتثال للتدابير غير التعريفية المعتمَدة في بلدان مجموعة العشرين. وبالتالي، فإن دعم البلدان لضمان قدرتها على استيفاء المعايير الدولية والاستفادة من الاتفاقات والإعفاءات أمر بالغ الأهمية لتيسير التحول الاقتصادي وتحفيزه.

32- ولن يكون إنتاج سلع إضافية أو أكثر تنوعاً كافياً لتسخير التجارة محركاً للتنمية ما لم تتمكن البلدان النامية من تبادل السلع. ووضع الهياكل الأساسية للتجارة وتيسير التجارة عنصران لا غنى عنهما لقدرات البلد التجارية. ومع ذلك ينبغي الحرص على ضمان إسهام التدابير الرامية إلى تيسير التجارة في تعزيز التدفقات وعدم تحولها إلى ضوائق عن غير قصد.

33- وما فتئت تتزايد أهمية الخدمات في الاقتصاد العالمي والوطني. ولضمان استفادة البلدان النامية من هذا الاتجاه، يلزم وضع سياسات لتقوية قطاعات الخدمات فيها، بما في ذلك الخدمات المالية والنقل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وغيرها من القطاعات الناشئة.

34- ولا يمكن تحقيق أي تحول من دون وجود مستويات كافية من القدرة الإنتاجية، التي تحدد قدرة البلدان على إنتاج السلع والخدمات، مما يمكّنها بدوره من النمو والازدهار. والقدرة الإنتاجية أساسية أيضاً لاستيعاب التكنولوجيات والعمليات الجديدة واستخدامها، ومن ثم فإن استطاعة كل بلد الابتكار وزيادة القيمة المضافة رهينة بها. ويجب أن يظل تعزيز هذه القدرات في صميم أي جهد من جهود التحول.

35- ولكي يكون التحول الاقتصادي شاملاً، يجب أن يضم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تمثل معظم فرص العمل في البلدان النامية. غير أن العديد من هذه الشركات لم يستطع الاستفادة من توسع التجارة - ومن شأن ضمان إدماجها أن يكفل أيضاً توزيعاً أفضل لفوائد العولمة.

36- لم يشهد التاريخ أبداً عيش هذا العدد الكبير من الناس خارج بلدهم الأصلي. وبصرف النظر عن سبب الهجرة، يمكن أن يشكل المهاجرون قوة عظيمة للتحول الهيكلي في بلدان المقصد وبلدان المنشأ. وهناك حاجة إلى سياسات مناسبة، مثل دعم ريادة الأعمال، لتمكين المهاجرين من الازدهار وتسخير حيويتهم في اقتصاد بلدهم المضيف. وظلت التحويلات وسيلة هامة لتمويل ملايين الأسر في بلدان المنشأ، وأسهمت في التحول الهيكلي. ومن ثم هناك حاجة إلى سياسات تكفل استفادة البلدان الأصلية والمستضيفة - والمهاجرين أنفسهم - من الفرص التي تتيحها الهجرة.

37- ومن الأساسي، في عملية التحول، أن تحافظ سياسة المنافسة الفعالة على تكافؤ الفرص لجميع المشاركين، بحيث يستند الوصول إلى الأسواق إلى الجدارة وليس إلى ممارسات منافية للمنافسة. وضمان المنافسة الفعالة في السوق يساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة المنتجات وتحسينها بأسعار أقل للمستهلكين.

38- ولا يمكن للتحول الهيكلي أن يكون شاملاً حقا إذا ترك نصف سكان العالم خلف الركب. ويجب أن يشرك النساء. ولا يمكن أن تكون الاعتبارات الجنسانية فكرة لاحقة للسياسة العامة، بل جزءاً أصيلاً منها. ولا ينبغي أن تقتصر السياسات التي تتناول التحول الهيكلي على مراعاة المنظور الجنساني، بل ينبغي أن تسعى سعياً حثيثاً إلى إدماج المرأة وتمكينها.

39- وفي سياق التغير التكنولوجي السريع، يجب إيلاء اهتمام خاص للآثار الإنمائية المترتبة على الرقمنة السريعة للاقتصاد والثورة الصناعية الرابعة. ويطرح التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية ونشرها فرصاً وتحديات جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبشر هذه التكنولوجيات بالتحول الهيكلي، وكذلك بالتنمية الشاملة والمستدامة. غير أنها تهدد أيضاً بتعطيل أسواق العمل، أو تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة أو التسبب في تفاوتات جديدة، مما يثير مسائل أخلاقية ينبغي معالجتها على نحو استباقي.

40- ولم تتوزع فوائد التكنولوجيا الرقمية، على سبيل المثال، توزيعاً متساوياً بين البلدان. فالفجوة الرقمية تعم مجالات شتى، بما فيها الهياكل الأساسية واللوائح والسياسات وقدرات الإنفاذ والمؤسسات. وتمكّن شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية العديد من الشركات ورواد الأعمال في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق الدولية، ومع ذلك يظل دور البلدان النامية في سلاسل القيمة الرقمية هامشياً.

41- وسد الفجوة الرقمية فيما بين البلدان وداخلها أمر حاسم الأهمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمن هم أشد تخلفاً عن الركب، بمن فيهم الفئات والشرائح السكانية المحرومة. والتعبئة الكبيرة للموارد العامة والخاصة والمتعددة الأطراف ضرورية لدعم الشركات في الاستفادة الفعالة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي وبناء الهياكل الأساسية الرقمية اللازمة.

42- ولا ينبغي معالجة المسائل الرقمية بمعزل عن غيرها، بل في سياق التجارة والتمويل والاستثمار والمنافسة وحماية المستهلك والابتكار وتطوير المشروعات. وكثيراً ما تتجاوز التغييرات التقنية الاستجابات السياساتية والتنظيمية. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم من أجل وضع وتنفيذ السياسات المناسبة، فضلاً عن الأطر القانونية والتنظيمية التي تعزز الابتكار وتساعد هذه البلدان وتمكنها من المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي، وجني الفوائد الإنمائية من الرقمنة، والتخفيف من المخاطر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها المؤسسات العاملة في مجال السلع والخدمات الابتكارية.

43- إن الحوار والتعاون المتعددي الأطراف حاسما الأهمية في مجالات مثل حوكمة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. ويلزم تكثيف التعاون الدولي من أجل وضع قواعد إطارية بشأن المنصات الرقمية لضمان الثقة في استخدامها.

44- وينبغي أن تُعطى الترتيبات والتدابير الدولية، بما في ذلك آلية تيسير التكنولوجيا والتفعيل التام لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الأولوية وتُعزَّز.

باء- التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأقدر على الصمود

45- عندما أنشئ الأونكتاد في 1964، لم يكن خطر وقوع كارثة إيكولوجية أمراً يثير الاهتمام السياسي. أما اليوم، في دورة المؤتمر الخامسة عشرة، فإن الأزمة المناخية والبيئية باتت تهديداً وجودياً.

46- وأُحرز تقدم اقتصادي ملحوظ في العقود الأخيرة لكنه غير مستدام. فقد أدى الاستغلال المفرط للموارد والتوسع في الأنشطة الاقتصادية إلى تدهور الموائل، والتعجيل بانقراض نباتات وحيوانات، واحتمال تدمير نظم إيكولوجية بأكملها. وكان التقدم المحرز باهظ التكلفة، إذ ترك وراءه انبعاثات غازات الدفيئة التي تسببت في تغير مناخ الأرض بوتيرة مخيفة. ويقوض تغير المناخ وتدهور البيئة معاً التقدم المحرز في ميدان التنمية والفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

47- وقد أدى هذا الوضع إلى مفارقة الرخاء: عندما تقترن زيادة الرخاء – التي ترتبط ارتباطاً شديداً بانبعاثات غازات الدفيئة – بالنمو السكاني السريع، فإنها تهدد بتقويض الرخاء ذاته الذي بذلت البشرية قصاراها من أجل تحقيقه.

48- ومع ازدهار العالم في العقود الأخيرة، زادت الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون زيادة هائلة. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الانبعاثات في العالم المتقدم آخذ في الانخفاض، تظل هذه المستويات أعلى بنحو مثلين إلى ثمانية أمثال المستويات النظيرة لدى المصادر الرئيسية للانبعاثات في العالم النامي.

49- ومع ازدهار البلدان النامية والتحاق سكانها بصفوف الطبقة الوسطى، من المرجح أن تزداد انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون. ولا يوجد سوى مخرج واحد من مفارقة الرخاء: فصل الرخاء عن غازات الدفيئة والتدهور البيئي في كل مكان، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد السواء.

50- ويتطلب هذا التحول إرادة سياسية كبيرة وجهوداً تنسيقية، فليس لأحد مفر عندما يتعلق الأمر بالمناخ. ولا يتأثر الناس بأفعالهم فحسب، بل بأفعال الآخرين أيضاً، حتى وإن كان بعضهم بعيداً عن بعض. ولذلك فإن الإرادة السياسية حاسمة الأهمية لاعتماد الخيارات الصعبة للغاية التي تنتظرنا، وهي خيارات لم يعد من الممكن تجنبها. وعلى غرار المبادرات التي أفضت إلى التحول في الماضي، حان الوقت إذن لإبرام اتفاق بيئي جديد.

51- ويتطلب تحقيق هذا التحول أيضاً تضامناً من أجل كفالة حصول الجميع على الموارد والمعارف والتكنولوجيات المناسبة للمشاركة في عملية التحول الأخضر التي تعتبر حيوية للجميع. ويعني ذلك أيضاً الاعتراف بأن بعض البلدان أكثر عرضة من غيرها للطوارئ المناخية والبيئية. وينبغي أن تراعي إجراءات مكافحة تغير المناخ وتدهور البيئة اختلاف المستويات والظروف الإنمائية للبلدان، وتقر من ثم بأن هناك مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. ومن أجل بلوغ التحول الأخضر، لا بد من نشر جميع الأدوات المتاحة. والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا وسائل قوية لتحقيق ذلك الهدف.

52- ولن يؤدي انجلاء حالة الطوارئ المناخية والبيئية إلا إلى زيادة الحاجة إلى أدوات السياسات التجارية لتحقيق الأهداف البيئية. فالتجارة يمكن أن تكون آلية قوية تسمح بتدفق السلع والخدمات البيئية لمساعدة البلدان في فصل النمو عن انبعاثات غازات الدفيئة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون السياسات التجارية آلية متينة لتدويل سياسات أكثر مراعاة للبيئة، مثل تطبيق المعايير والضرائب على الكربون.

53- وللحيلولة دون أن تسهم سياسات تجارية معينة في تآكل القدرة التنافسية للبلدان النامية، ينبغي أن ينصب تركيز شديد على مساعدة هذه البلدان في الامتثال للمعايير العامة أو الخاصة في الأسواق الاستهلاكية الكبيرة. وسيساعد ذلك في ضمان عدم فصل النمو الاقتصادي عن الانبعاثات على حساب بعض البلدان.

54- وفي العديد من البلدان، تقوض آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر أو زيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى، الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج والتجارة. والاستثمار في الهياكل الأساسية المناسبة أمر حيوي لضمان تمتين قدرات البلد التجارية.

55- ويعني الانتقال إلى اقتصـــاد أكثر مراعاة للبيئة القدرة على إنتاج ســـلع وخدمات تمكّن من تحقيق هذا التحول. والتكنولوجيا والابتكار عنصـران وجيهان في هذا الصـدد ينطويان على أهمية بالغة. وبالتالي، يجب استكشاف وتيسير آليات نقل التكنولوجيا، بخلاف التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، لكفالة إتاحة فرصة حقيقية لكل بلد لفك الارتباط بين اقتصاده والانبعاثات والنفايات.

56- ويعني الحد من النفايات أيضـاً الابتعاد عن الاقتصـاد الخطي التقليدي للإنتاج والاسـتهلاك والتخلص من النفايات، نحو اقتصـاد دائري. فالاقتصـاد الدائري يتيح المزيد من الفرص لإعادة تدوير المواد وتقليل النفايات، فضلاً عن تخفيف الضغط على النظم الإيكولوجية المجهَدة.

57- وتوفير الحوافز لحماية الكوكب هو من أفضـل الأدوات المتاحة لإحداث التحول المطلوب نحو مزيد من الاسـتدامة. ويشـكل فقدان التنوع البيولوجي مشـكلة خطيرة تهدد توافر أسـاسـيات النظام الإيكولوجي التي تيسـر إقامة الحضـارة، مثل توافر المياه النظيفة والهواء النقي والغذاء. ويمكن أن تسـهم التجارة في التخفيف من حدة الوضـع السـائد بتوسـيع سـوق المنتجات المتأتية من مصـادر مسـتدامة. ويمكن أن تزيد التجارة أيضـاً من القيمة الاقتصـادية للأنواع الحية بالنسـبة للمجتمعات المحلية، فتحفزها على حماية الأنواع بدلاً من التسبب في انقراضها.

58- وبالمثل، فإن أدوات الإبلاغ والمحاسبة التي تراعي التكلفة الاقتصادية الفعلية وتشجع في الوقت ذاته على المسـؤولية الاجتماعية للشـركات تسـمح للمسـتثمرين بمكافأة الشـركات التي تحمي المجتمعات المحلية والكوكب. ويمكن أن يوفر ذلك حوافز للشركات تدفعها نحو اعتماد ممارسات تجارية مواتية للبيئة ومستدامة.

59- ويتطلب التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة تعزيز قدرة البلدان والاقتصادات على التكيف مع درجات الحرارة المرتفعة، مما يسـتلزم فهماً أفضـل لكيفية تأثر التجارة والتنمية بعالم دفيء. والتخفيف والتكيف وجهان لعملة واحدة في مكافحة الاحترار العالمي.

60- ولا تقتصر الجهود الرامية إلى حفظ الكوكب على اليابسة فحسب، بل تشمل البحر أيضاً. فالعالم بحاجة إلى محيط سـليم لإنقاذ المعمورة واسـتغلال الموارد البحرية على نحو مسـتدام لحماية سـبل عيش الملايين من الأشـــخاص المعنيين، بمن فيهم العاملون في مصـــائد الأسماك والعاملين في خدمات النقل أو السياحة، وغيرهم.

61- وأخيراً، مع توسـع التجارة في العقود الأخيرة، ازدادت التجارة غير المشـروعة أيضـاً. ويشـكل ذلك تحدياً لجميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالبيئة. فقد أسهم في الإفراط في اســـتغلال البحار وإزالة الغابات، وســـاعد في دفع الأنواع المهددة نحو الانقراض. ولما كانت منظمة التجارة العالمية لا تعالج التجارة غير المشـروعة، ينبغي الاسـتفادة تماماً من المؤسـسـات والمحافل الدولية الأخرى لاقتراح حلول لهذه المشكلة المستفحلة.

62- ويجب أن يكون الســعي للحفاظ على الكوكب شــاملاً للجميع. ويتطلب هذا الأمر رعاية وتنشـــئة أحد أثمن الأصـــول: ألا وهو أكبر الأجيال وأكثرها تعلماً وأشـــدها وعياً بالمناخ وإلماماً بالتكنولوجيا الرقمية في تاريخ البشرية. ويلزم بذل جهود متضافرة لإعداد هذا الجيل الجديد ليكون أفراده مواطنين عالميين حقيقيين من أجل النهوض بقضية التنمية وإنقاذ الكوكب.

جيم- تغيير سبل تمويل التنمية

63- يرتبط تمويل التنمية ارتباطاً وثيقاً بالقضاء على الفقر الذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الإدماج، وهدفاً شـاملاً من أهداف خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. ويتوقف حسـن تعافي الجميع

معاً من الأزمة الحالية على قدرة العالم على أن يعبئ الموارد المالية اللازمة وينشرها بفعالية. وقد وضعت الجائحة عبئاً ثقيلاً على موارد الحكومات وقدراتها على تمويل تنمية بلدانها. وفي ظل هذه الظروف، فإن التعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أمر ملح.

64- والمساعدة الإنمائية الرسمية هي أحد الأشكال الرئيسية للتعاون الدولي. وقد زادت هذه المساعدة منذ 2016، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة الأموال المخصصة للاستجابة لحالات المساعدة الإنسانية والأزمات والتعافي منها. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لدعم التحول الاقتصادي الطويل الأجل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، من المهم أن يعيد الشركاء في المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامهم ببلوغ الهدف المحدد في نسبة 0,7 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لفائدة البلدان النامية، وما بين 0,15 في المائة و0,20 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لفائدة أقل البلدان نمواً، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. وينبغي تجاوز تلك النسب متى كان هناك الاستعداد اللازم والقدرة الكافية.

65- وقد كشفت الجائحة الحالية الطابع المتعدد الأبعاد لضعف البلدان النامية أمام الصدمات الخارجية، سواء أتعلق الأمر بالأزمات المالية والاقتصادية أم بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والجوائح العالمية. وينبغي توسيع نطاق مؤشرات الضعف الاقتصادي الحالية لكي تعكس أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية والجوائح العالمية. وسيمكّن ذلك الدول الضعيفة من الحصول بشروط ميسّرة على الموارد التي تحتاج إليها للتعافي من هذه الصدمات وبناء القدرة على امتصاصها.

66- إن تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ أساسي لضمان الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة من دون أن تفقد بلدان نامية قدرتها التنافسية. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للبلدان المعرضة أكثر من غيرها للآثار الضارة لتغير المناخ، والتي تعاني من قيود كبيرة على القدرات، تمشياً مع المبدأ الرئيسي المتمثل في المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

67- ويتوقف نجاح الجهود الإنمائية الوطنية على تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي. ومن الأهمية بمكان تهيئة بيئة محلية مواتية وتوجيه استثمارات القطاع الخاص نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك إطاراً قانونياً متيناً للاستثمارات، مقترناً بآليات إنفاذ مستقلة وفعالة على الصعيدين المحلي والدولي، تهدف إلى توجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو الاستثمار المنتج.

68- وتكتسي تعبئة الموارد المحلية أيضاً أهمية حاسمة. ومما يبعث على القلق الشديد الأثر السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة على التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. ولا بد من التعاون الدولي من أجل التصدي للتدفقات التجارية والمالية غير المشروعة والأنشطة الكامنة وراءها، مثل التهرب الضريبي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والفساد والاختلاس والغش.

69- والتعاون المفتوح والمنصف عنصر رئيسي في الشؤون الضريبية، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي. أما العمل الانفرادي والقسري على إدراج البلدان في القائمة السوداء بوصفها ولايات ضريبية غير تعاونية واعتبارها بلداناً تعاني من أوجه قصور استراتيجية في أطرها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، فله آثار طويلة الأمد على البلدان المعنية وضارة بها. وثمة حاجة إلى منتدى عالمي شامل للتعاون الدولي في المجال الضريبي على الصعيد الحكومي الدولي تشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية.

70- لقد بلغ حجم الديون المتراكمة على البلدان النامية رقماً قياسياً. ودق العمل المضطلع به في المحافل المتعددة الأطراف جرس الإنذار بشأن التدهور المستمر في تشكيلة ديون البلدان النامية التي

تنحو نحو المزيد من الاقتراض الخاص والقصير الأجل غير المضمون، على المستوى السيادي وعلى مستوى الشركات والمستهلكين على حد السواء. ولا تزال المقترحات المتعلقة بمعالجة هذه المسألة وجيهة في هذا الصدد، مثل التوصية التي قدمها الأونكتاد منذ أمد طويل بشأن تمتين وإصلاح الحوكمة النقدية والمالية الدولية.

71- وسيكون التصدي لمواطن ضعف الديون مسألة محورية في عالم ما بعد الجائحة. ومن المهم تخفيف الديون الخارجية في الوقت المناسب على نحو منظم وفعال ومنصف، مثل المبادرة التي أطلقتها مجموعة العشرين في ربيع عام 2020 لتعليق سداد الديون من جانب أفقر البلدان.

72- ولا تزال إدارة الديون السيادية مسألة حاسمة بالنسبة للبلدان النامية. فقد شهدت أزمات الديون ظهور صناديق شديدة المضاربة يديرها حملة سندات غير متعاونين أو رافضين، تسعى بطريقة عدوانية إلى فرض سداد الديون التي تصبح بذلك أكثر تكلفة ويمكن أن تؤدي إلى القطيعة. وتشكل هذه الصناديق خطراً على جميع عمليات إعادة هيكلة الديون في المستقبل، بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد السواء.

73- وأصبحت عملية إعادة هيكلة الديون السيادية أشد تركزاً وأكثر تكلفة وإرهاقاً للدول ذات السيادة. علاوة على ذلك، أدى تزايد التعقد في أدوات الدين السيادي، وتزايد تنوع الدائنين وتنامي المكاسب المالية المتوقعة، إلى تحفيز الدائنين على مقاضاة الدول ذات السيادة.

74- وتكتسي القدرة على تحمل الديون والتنبؤ بها أهمية حاسمة لضمان الاستقرار الاقتصادي الطويل الأجل واستدامة السياسات الإنمائية. وعلى الصعيد الوطني، تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة في تصميم سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيفها وإعادة هيكلتها، فضلاً عن الإدارة السليمة للديون.

75- أما على الصعيد العالمي، فيلزم بذل جهود متضافرة من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل ودائمة للديون في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تشكل قرارات الجمعية العامة الصادرة منذ عهد قريب بشأن الديون خطوات جديرة بالترحيب في هذا الاتجاه. ففي القرار 304/68، قررت الجمعية العامة اعتماد إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ونصت كذلك في قرارها 319/69 على أن تسترشد عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية بمبادئ قانونية دولية أساسية، مثل السيادة وحسن النية والشفافية والشرعية والمعاملة المنصفة والاستدامة. ويلزم إجراء مزيد من المناقشات بشأن آلية ونُهج جديدة للتعامل مع أزمات الديون السيادية وتحييد آثار أزمة ديون خارجية متوقعة على قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

76- وثمة حاجة إلى مواصلة النظر في الكيفية التي يمكن بها لمبادرات من قبيل مبادئ الأونكتاد المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولَين أن تسهم في المبادرات والعمليات في المحافل ذات الصلة من أجل بناء توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية للاقتراض والإقراض المسؤولَين وفقاً لخطة عمل أديس أبابا. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسؤوليات المقرضين والمقترضين عن اتخاذ تدابير للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر حدوث أزمة ديون جديدة.

دال- تحويل تعددية الأطراف

77- شكلت جائحة كوفيد-19 تذكيراً صارخاً بأن هذا العالم مترابط بالفعل. ويتطلب التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية عملاً جماعياً. ويكتسي التعاون الشامل والإنمائي المتعدد الأطراف أهمية محورية.

78- ويستدعي ذلك إجراء حوار بنّاء واسع النطاق بشأن تعزيز تعددية الأطراف، بدءاً بتفكير صريح في كيفية تأثير العولمة على التنمية الشاملة والمستدامة. فقد قلصت العولمة تقليصاً شديداً قدرة البلدان النامية على بناء المؤسسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الحيوية، مثل معالجة عدم المساواة والضعف.

79- ولا بد من اتباع نُهج جديدة إزاء التنمية لتحقيق أهداف رئيسية معيّنة، مثل تهيئة بيئة دولية مواتية مقترنة بالأطر السياساتية ذات الصلة؛ ووضع قواعد فعالة وقوية يمكن أن تؤدي إلى زيادة تدفقات التمويل الإنمائي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية؛ ورفع مستوى التكنولوجيا ونقلها لتعزيز الإنتاجية؛ وإقامة نظام تجاري دولي عادل ومفتوح وشفاف وشامل وقائم على القواعد وموجه نحو التنمية لضمان الوصول إلى الأسواق؛ وزيادة مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويجب أن تدعم الدولة الإنمائية الفعالة هذه النهُجَ وتيسرها.

80- وينبغي أن تكون التنمية المستدامة محور جميع عمليات التفاوض على الصعد المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي. والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لهذا الحوار، بالنظر إلى الطابع العالمي لعضويتها وحيادها ومصداقيتها، مما يكفل المشروعية والاستمرارية لنظام حوكمة اقتصادية عالمية مشمول بالإصلاح يعترف بالدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة.

81- ويؤكد المؤتمر من جديد في دورته الخامسة عشرة التزامه بنظام تجاري شفاف وشامل وغير تمييزي وقائم على القواعد ومتعدد الأطراف، بما يتفق ومبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، يتيح آلية فعالة للتعامل مع الفوارق التجارية ومستويات التنمية والقدرات.

82- فالحمائية والتدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية أو أي تدابير أخرى ذات طابع عقابي أو قسري ولا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعيق تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

83- ويجب أن تكون التدابير التجارية التي يمكن اتخاذها في حالات الطوارئ، عند التصدي للجائحة، محددة الهدف ومتناسبة وشفافة ولأجل مسمى، ويجب إخطار منظمة التجارة العالمية بها على النحو الواجب. ومن المهم إبقاء التدفقات التجارية مفتوحة وضمان استمرار تدفق الإمدادات والمعدات الطبية الحيوية والمنتجات الزراعية الحاسمة الأهمية وغيرها من السلع والخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

84- وتضطلع منظمة التجارة العالمية بدور مركزي في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وينبغي أن تواصل تيسير إزالة الحواجز التجارية وتعزيز مشاركة جميع البلدان النامية في التجارة الدولية، مع ضمان تكافؤ الفرص للجميع. ولذلك، يلزم إجراء مزيد من البحوث من أجل التوصل إلى فهم أفضل لأثر النظام التجاري المتعدد الأطراف على التنمية المستدامة للبلدان النامية. وينبغي أن يتناول إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف المسائل التي تهم البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاعات التي تنطوي على أهمية خاصة في حشد التمويل من أجل التنمية وتنويع اقتصاداتها. ولعل بث حياة جديدة في المفاوضات المتعلقة بالتنمية في منظمة التجارة العالمية خطوة في الاتجاه الصحيح.

85- وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحلول المتعددة الأطراف التي تعالج مواطن ضعف البلدان النامية، ولا سيما أشدها هشاشة. وغالباً ما يتعرض كثير من هذه البلدان، التي تعتمد اعتماداً أكبر على التجارة الدولية، للصدمات التجارية. ولذلك فإنها تحتاج إلى شروط أيسر على التنبؤ وأشد استقراراً للوصول إلى الأسواق، وكثيراً ما تخرج من مخطط نظام الأفضليات المعمَّم بحكم نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي أو دخلها القومي الإجمالي. وهناك حاجة إلى مفاضلة تراعي احتياجات هذه البلدان على نحو أكبر وإلى الحفاظ على الفوائد التي تجنيها من هذا النظام.

86- إن زيادة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة تشكل مصدر قلق شديد للبلدان النامية. وتشمل هذه التدابير الحواجز التقنية أمام التجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية وغيرها من اللوائح التي تؤثر على قواعد الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات والملكية الفكرية؛ ولذلك، ينبغي توسيع نطاق تركيز التحليل ليضم جميع جوانب الوصول إلى الأسواق.

87- وفي مجال الاستثمار، تخضع العلاقات الاستثمارية الدولية لعدد لا يحصى من القواعد الثنائية والإقليمية والأقاليمية. وثمة حاجة ملحة إلى استكمال وتحديث نظام الاستثمار الدولي لكي يدمج التنمية المستدامة، ويصون الحق في التنظيم من أجل المصلحة العامة، ويحسِّن تشجيع الاستثمار وتيسير الاستثمار والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

88- وقد ثبت أن للتعاون الإقليمي أهمية حيوية في النهوض بالتعاون في المجالات الوظيفية سعياً إلى مزيد من التكامل. وشكلت المنتديات والآليات الأقاليمية أيضاً وسائل هامة لتوطيد التعاون وتشجيع قدر أكبر من التفاهم. ومن المفيد زيادة التفاعل بين عمليات وأفرقة التكامل الإقليمي والأمم المتحدة ومختلف عملياتها، بطرق منها الحوار وتبادل الخبرات وبناء توافق الآراء.

89- ولا يزال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب هو الأداة الرئيسية للتعاون الدولي، الذي يكمله، ولا يعوضه، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب هو شراكة بين أطراف متساوية، تسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتَوَلِّي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وفي هذا الصدد، هناك حيز كبير للتعاون في مجالات التجارة والاستثمار وتبادل الخبرات التي من شأنها أن تثري تعددية الأطراف في المستقبل.

90- وفي نهاية المطاف، وبالنظر إلى الواقع القائم والصلة الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن، فإن الشروع في التحولات اللازمة لتحقيق الرخاء للجميع ليس مجرد خيار لتحقيق مثل أعلى طالما سعى إليه الجميع؛ بل هو خيار عملي للبشرية من أجل البقاء والازدهار.

رابعاً- الأونكتاد في عالم متحول

91- يجب على الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، أن يستمر في رصد الاتجاهات العالمية التي يمكن أن تؤثر على قدرة البلدان على بناء عالم أكثر إنصافاً وأقدر على امتصاص الصدمات وأشد استدامة - أي عالم يعمه الرخاء المشترك - أو الاتجاهات التي يمكن أن تعزز تلك القدرة.

92- وعمل الأونكتاد عالمي ويشمل جميع البلدان، ومع ذلك ينبغي التركيز بوجه خاص على أضعف الفئات: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

93- وينبغي إيلاء الاعتبار الخاص أيضاً لاحتلال الأرض الفلسطينية الطويل الأمد. فالظروف السائدة تفرض قيوداً شديدة على الشعب الفلسطيني وتطلعاته الإنمائية. ويجب على الأونكتاد أن يراعي هذه الظروف الخاصة في إطار ولايته برمتها. والتوصل إلى تسوية دائمة وسلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، استناداً إلى حل الدولتين المعترف به دولياً، أمر ضروري ليحرز الشعب الفلسطيني تقدماً ملموساً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

94- وعليه فإن هذه الوثيقة، إذ تعيد تأكيد مافيكيانو نيروبي، تعكس هذه الفترة التاريخية التي تعرف زخماً ليضطلع الأونكتاد بدور أفضل من خلال ترجمة المعايير التالية إلى ممارسة عملية: الحفاظ على الميزة النسبية وتمييز عمله عن عمل المنظمات الأخرى والتكامل، بغية تحقيق الاستفادة المثلى من مواطن قوته في تلبية احتياجات وأولويات البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي.

95- ومع تغير العالم واستجابته لواقع جديد، وسعي المجتمع الدولي إلى تفعيل التحولات الضرورية، يجب أن يصبح الأونكتاد كذلك منظمة أكثر مرونة يمكنها أن تتكيف مع روح العصر وتلبي احتياجات الدول الأعضاء على أحسن وجه. ويشمل ذلك الاستفادة من الخبرات والدروس المستفادة المستخلصة من جائحة كوفيد-19 لضمان أن تستمر الآلية الحكومية الدولية في تبني الابتكار والتكيف مع الظروف المتغيرة، وأن ينعكس ذلك أيضاً في أساليب عملها.

ألف- عمل الأونكتاد التحليلي

96- سيواصل الأونكتاد رصد الاتجاهات والسياسات العالمية التي يمكن أن تؤثر على قدرة البلدان في مجال التجارة، وتسخير هذا المجال على نحو أفضل باعتباره محركاً للتنمية. ويشمل ذلك رصد التطورات في مجالات الاستثمار وتمويل التكنولوجيا والتنمية المستدامة. وقد أُكدت أهمية ركيزة الأونكتاد التحليلية، ولا سيما استقلال الأمانة الفكري في الاضطلاع بعمل تحليلي استباقي وتقديم توصيات سياساتية من أجل توجيه ركيزة بناء توافق الآراء.

باء- تنشيط الآلية الحكومية الدولية

مجلس التجارة والتنمية

97- استناداً إلى التزام مافيكيانو نيروبي بتنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، ثمة تشديد على أهمية مواصلة تحسين وتعزيز ركيزة بناء توافق الآراء. وتحقيقاً لذلك، تُقدَّم نتائج كل دورة من دورات مجلس التجارة والتنمية، بصرف النظر عن شكلها[2]، في شكل مجموعة واحدة من الاستنتاجات المتفق عليها تتناول جميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال.

98- ويمكن لمجلس التجارة والتنمية أن يستند إلى ذلك وينظر في تقديم مساهمة مباشرة ومركزة بقدر أكبر إلى أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

99- وينبغي أن يكون بناء توافق الآراء الذي يسعى إليه الأونكتاد بمثابة بناء توافق الآراء بشأن قضايا التجارة والتنمية الرئيسية في السنوات الأربع بغية التوصل إلى اتفاق شامل في المؤتمر. وبغية تتبع أفضل لعملية بناء توافق الآراء، فضلاً عن حسن تعزيز متابعة القرارات التي يتخذها مجلس التجارة والتنمية، يوضع سجل للقرارات والنتائج[3]. وسيشمل هذا السجل القرارات التي يتخذها مجلس التجارة والتنمية، والمسائل والعناصر التي لم يشملها توافق الآراء بعد، لكي يتسنى مواصلة العمل في انتظار ذاك التوافق.

(2) دورة عادية أو دورة تنفيذية أو دورة استثنائية.

(3) فكرة مأخوذة ومعدلة من ورقة الموقف التي وضعها الاتحاد الأوروبي، الفقرة 35.

اللجان

100- يُدمج عمل اللجان القائمة في مجلس التجارة والتنمية، الذي يستوعب مختلف عناصر جداول أعمالها. وينظر مجلس التجارة والتنمية في بنود جدول الأعمال الناتجة عن ذلك في دورة تنفيذية[4].

أفرقة الخبراء الحكومية الدولية

101- تَبيّن أن عمل أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المنشأة في دورة المؤتمر الرابعة عشرة مفيد من نواح عديدة، وأثبت بوضوح أن أفرقة الخبراء هذه هي وسائل هامة لتحويل أولويات المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات إلى عمل حكومي دولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتخذ مجلس التجارة والتنمية الخطوات اللازمة لكي تنتقل هذه الأفرقة إلى النظر في أهم قضايا الساعة، بما فيها القضايا المطروحة في هذا المؤتمر.

اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء الأحادية السنة

102- ينبغي أن يحدد مجلس التجارة والتنمية مواضيع واختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء الأحادية السنة في غضون ثلاثة أشهر من اعتماد هذه الوثيقة. وفي حالة عدم التوصل إلى توافق الآراء في هذه الفترة، تظل المواضيع المطروحة المتفق عليها بعد دورة المؤتمر الرابعة عشرة صالحة.

103- ولكي يضطلع الأونكتاد بولايته حقاً، يجب أن تشارك الدول الأعضاء مشاركة كاملة، بما يشمل الممارسة الفعلية لمسؤولياتها الرقابية. ولذلك تقدم الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي تقريراً إلى مجلس التجارة والتنمية عن نظرها في المسائل الإدارية[5].

104- وتمشياً مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، تنظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي أيضاً، كل سنة، في التنفيذ الجاري لبرنامج عمل الأونكتاد وتقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم- برنامج عمل الأونكتاد

105- يظل برنامج عمل الأونكتاد وأنشطته المقررة التي أُعدت في مافيكيانو نيروبي صالحين، ويُحدّثها مجلس التجارة والتنمية لتجسيد نتائج دورة المؤتمر الخامسة عشرة.

106- ولذلك، فإن مجلس التجارة والتنمية يقتصر في هذا التحديث على جوانب برنامج العمل الحالي حيث يلزم إدخال تغيير أو إعادة توجيه في مجالات مساهمة الأونكتاد في معالجة الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في التجارة والتنمية، ومتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تعددية الأطراف في مجال التجارة والتنمية. واستعداداً لذلك النظر، تُعدّ الأمانة قائمة بالتعديلات المقترحة لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية.

107- وينبغي أن يواصل الأونكتاد، في برنامج عمله، دعمه لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية واقتصادات أخرى ضعيفة هيكلياً ومعرضة

(4) اقترح الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول التي تضم اليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، دمج اللجان في ''لجنة كبرى'' واحدة.

(5) فكرة مأخوذة ومعدلة من ورقة الموقف التي وضعها الاتحاد الأوروبي، الفقرة 30.

للمخاطر وصغيرة، وأن يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

108- وفي هذا الصدد، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد، للنجاح في مساعيه من أجل مساعدة البلدان على الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، بعمل يتناول التحديات التي تعترض البلدان المتوسطة الدخل، بغية التوصل إلى فهم أفضل للشروط الآمنة التي تكفل الاستقرار لأقل البلدان نمواً التي أمكنها الخروج من القائمة والبلدان التي توجد في مرحلة انتقالية بعد خروجها منها.

109- وينبغي للأونكتاد أن يدعم إجراء حوار دولي منسق بشأن تدابير الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه من أجل مكافحة الآثار السلبية المترتبة على الجائحة في الاقتصاد والتجارة العالميين. وينبغي له في هذا الصدد أن يجمع مختلف أصحاب المصلحة في المجال الإنمائي، مثل الخبراء التابعين للحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لاستكشاف طرق جديدة ومستدامة وشاملة وقادرة على الصمود لتحقيق الانتعاش الفعال.

110- وينبغي أن يركز عمل الأونكتاد بوجه خاص، من خلال ركائزه الثلاث، على اقتصادات الانتعاش ويعرض من ثم خيارات سياساتية لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن تراعي الخيارات والمقترحات السياساتية سياق تغير المناخ وعدم المساواة والرقمنة السريعة.

111- وإذ يدرك مجلس التجارة والتنمية أن المؤتمر القادم الذي يعقد كل أربع سنوات، والمقرر إجراؤه في 2024، سيتزامن مع الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأونكتاد، فإنه سيسعى جاهداً لضمان أن يقيّم المؤتمر المقبل أيضاً أعمال الأونكتاد وإنجازاته على مدى العقود الستة السابقة، من خلال الأنشطة والمبادرات المناسبة وغير ذلك، بغية زيادة الحرص على أن يساعد المؤتمر في تحقيق الرخاء للجميع.